الأمم المتحدة

A/C.4/59/SR.18

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
9 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دروبا (نائب الرئيس) . . . . . (سلوفاكيا)

ثم: السيد سوي . . . . . (ميانمار)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-57651 (A)

0457651

في غياب السيد سري (ميانمار)، تولى السيد دروبا (سلوفاكيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٧٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيدة مانغراي** (غيانا): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن حركة عدم الانحياز وقالت إن عمليات حفظ السلام وبناء السلام في العالم المعاصر الذي مزقته الصراعات لها دور هام تؤديه في مواجهة التهديدات المستمرة للسلم والأمن. ويتطلب إحراز النجاح في تصريف عمليات حفظ السلام التعهد بالموارد، البشرية والمالية على السواء. وتُعتبر تعبئة هذه الموارد واحدا من الاتجاهات الاستراتيجية لما يقوم به المجتمع العالمي من أعمال في المستقبل.

٢ - وذكرت أنه يمكن، لمناقشة الاحتمالات المرتقبة لمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، عقد اجتماع أو مشاورات تحت إشراف رؤساء المنظمات المختصة. وينبغي أن يستكمل هذا التعاون المسؤولية الأساسية للأمم المتحدة؛ وستكون درجة هذا التعاون مسألة تخضع للرأي السياسي والدبلوماسي. وينبغي أن تنشئ المنظمات الإقليمية على أقل تقدير شبكة موسّعة للمعلومات ولجمع الاستخبارات التي يمكن أن تتيح نظاما مبكراً للإنذار لمنع الصراعات.

٣ - وأضافت قائلة إن حكومتها تؤيد الجهود الجارية لتعزيز دور المرأة في حفظ السلام والتدابير الرامية لضمان إدراج الاعتبار الجنساني في جميع أقسام إدارة عمليات حفظ السلام. إضافة إلى ذلك، فإن حسم الصراعات يتطلب التفاعل على المستوى الدولي بين جميع الأطراف الذين ينبغي أن يكون دورهم منسقا بدقة في نهج متكامل إزاء الأمن الإنساني وخاصة في مجال التنمية، حيث أن السلام والتنمية يرتبطان ارتباطا لا فكاك منه.

٤ - **السيد تيكلي** (إريتريا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن حركة عدم الانحياز وقال إن الطابع المتعدد المهام لعمليات حفظ السلام الأخيرة أشار إلى ضرورة وجود نهج أوسع نطاقا لحفظ السلام يتوخى إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما أثناء الأيام الحرجة الأولى للانتقال عندما يكون مثل هذا التدخل مقبولا للطرفين في النزاع. وفي الوقت نفسه أثارت عمليات حفظ السلام بعض المسائل الخلافية بشأن إساءة استخدام القوة واستخدام القوة ''المفرط'' و ''العنيف''، وأساس استخدام هذه القوة وإساءة التصرف من جانب العاملين والعلاقات مع السلطات المحلية والجوانب الأخرى لهذه العمليات.

٥ - وأضاف قائلا إن إريتريا تؤيد التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. بيد أنه يتعين الاعتراف بأن الأحوال السياسية والمالية وغيرها المتعلقة بأنشطة هذه المنظمات لا تفضي دائما إلى فعالية جهودها، ومن الحماقة أن نفرد مسائل خطيرة خاصة بالسلم والأمن-وهي مسائل قد تقرر مصير الأمم-إلى منظمات إقليمية فحسب بسبب امتياز موقعها الجغرافي أو لأسباب تتعلق بمقاسمة الأعباء. وهناك حاجة إلى ضمان أن عمليات حفظ السلام لا تعمل على تفاقم الوضع أو إدامة حالة راهنة غير عادلة. ومن الأهمية أيضا التمسك بشدة بالولاية المسندة لبعثة حفظ السلام ولا تتجاوزها وتتقيد بحسن نيّة بالترتيبات القانونية المتفق عليها من الدولة المضيفة والامتناع عن أي عمل لا يتوافق مع مبدأ الحياد. وينبغي أن تقوم تسوية النزاعات

بالوسائل السلمية على أساس هيمنة سيادة القانون وقبل كل شيء احترام المبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - **السيد شابيري شيك** (ماليزيا): قال إنه يضم صوت وفده مؤيدا البيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن حركة عدم الانحياز، وأكد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وأهمية التعاون المتعدد الأطراف في حسم الصراعات. ومن الأمور الأساسية لضمان أن تخضع البعثات المضطلع بها على أساس إقليمي للمبادئ الأساسية لحفظ السلام بما يتوافق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة.

٧ - ومضى قائلا إن بعثات حفظ السلام يجب أن تكون لها ولايات واضحة وواقعية وقابلة للإنجاز في مسايرة الطابع المعين والمتطلبات لكل بعثة منها. ومن الأمور الأساسية أيضا تعزيز القدرة الاستخبارية لدى إدارة عمليات حفظ السلام عن طريق الوصول إلى الحد الأمثل للخلية المشتركة لتحليل البعثات. وتتطلب السيناريوهات التنفيذية والتكتيكية الحالية قواعد اشتباك قوية. وقال إن وفده يؤيد تعزيز وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام ودورها الناشط في إعداد مبادئ توجيهية نوعية وإجراءات وأفضل الممارسات لتصريف عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام. قال إن ماليزيا تحث تلك البلدان التي لديها قوات عسكرية مجهزة جيدا بأن تتخذ دوراً أنشط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٨ - وفي مجال حسم الصراعات، ينبغي إيلاء اهتمام جدي إلى الأسباب الأصلية للصراع مثل الفقر المدقع والأمية والافتقار إلى الإدارة الرشيدة وطائفة من المشاكل الأخرى المتصلة بالتخلف. وأوضح أن وفده يوافق على أن تدمج الأمم المتحدة حفظ السلام مع نهج موجَّه نحو التنمية وتحاول تحقيق سلام شامل ودائم في مناطق الصراعات بالتعاون مع الوكالات المختصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقال إن الوضع المالي في الأمم المتحدة هو سبب حتمي يدعو للقلق؛ وفي هذا الصدد من الضروري كذلك استكشاف طرق جديدة وابتكارية ووسائل لتجميع الأموال من أجل عمليات حفظ السلام. ويلزم أيضا زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والأمانة العامة والبلدان التي تساهم بقوات وكذلك توسيع نطاق عضوية الأمم المتحدة.

٩ - **السيد جاياسينغي** (سري لانكا): قال إنه يشاطر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام اعتقاده بأن مجرد وجود وحدات الاحتياطي الاستراتيجية يمكن أن يردع المفسدين ويجعل إدارة المخاطر أيسر سبيلا. وفي هذا الصدد، فإن توصيته بوجود وحدات احتياطية استراتيجية سابقة التدريب ومجهزة جيدا إلى حين استخدامها في عمليات حفظ السلام سوف تكون في بدايتها تحت قيادة البلدان المساهمة بقوات، وهو أمر يستحق المفاضلة في النظر. وقال إن سري لانكا توسع نطاق مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وهي مستعدة للتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام على إنشاء هيئة صغيرة من موظفي الشرطة المدنيين المحترفين الذين هم على استعداد للتخطيط والانتشار وتكوين استراتيجيات لعنصر شرطة مدنية في مهام حفظ السلام.

١٠ - وأضاف قائلا إنه جرى في الآونة الأخيرة في سري لانكا إنشاء معهد تدريب لدعم السلام. ويمكن إتاحة هذا المرفق للاستخدام من إدارة عمليات حفظ السلام للاضطلاع بدورات تدريبية وحلقات دراسية بشأن حفظ السلام وبناء السلام في المنطقة. وفيما يتعلق بزيادة عدد عمليات حفظ السلام، يتعين على مجلس الأمن أن يشعر بالارتياح إزاء توفير الدعم الوافي بالموارد المالية والبشرية لكل بعثة يجرى تكليفها. ويمكن توفير قدرات تكميلية ونهج من خلال التنسيق الوثيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومن خلال الترتيبات المتعددة الأطراف. وبغية التمكن من مواجهة

التحديات الجديدة، من الأمور الأساسية للدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد.

١١ - **السيد كالديرون** (إكوادور): قال إنه من الأمور الأساسية زيادة قدرة الاستجابة وضمان أعلى مستوى من الإجراءات الإدارية. وأعرب عن تقديره البالغ لجهود إدارة عمليات حفظ السلام في هذا المجال بيد أنه يرى أنه من الأمور الأساسية مواصلة الإصلاحات، التي تتطلب إرادة سياسية صارمة من جانب الدول الأعضاء.

١٢ - وأضاف قائلا إنه مع وجود الصراعات الحالية ليس هذا فحسب بل ومع مراعاة نطاقها المتزايد وأن هناك تغيرات في أنواع الصراعات ودرجة الخطورة التي تمثلها على الصعيدين العالمي والإقليمي، من الضروري تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي ليس فقط لحل الصراعات بل أيضا لاتخاذ الإجراءات الوقائية لدعم السلام والاستقرار والأمن.

١٣ - وأوضح أن المحرك الأساسي للسياسة الخارجية لإكوادور يستند إلى المبادئ المبينة في المادة ٤ من الدستور السياسي، وخصوصا استنكار استخدام القوة أو التهديد بالقوة ويستند إلى السلام والتعاون والمساواة بين الدول والعلاقات فيما بين الدول القائمة على القانون الدولي وتشجيع حل النزاعات بالوسائل القانونية والسلمية.

١٤ - ومضى قائلا إن إكوادور تؤيد دائما الدور المركزي للأمم المتحدة في دعم السلام والأمن الدوليين وترى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال أقوى وسيلة فعالة ومجدية للحفاظ على السلم ومنع الصراعات.

١٥ - وقال إن وفده يضم صوته مؤيداً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو، وهو يتفق تماما على أن السلام لا يمكن أن يستتب بدون التنمية وأن البعثات المتعددة المهام عليها مسؤولية مزدوجة وهي توفير الأمن والمساعدة من أجل عملية التنمية.

١٦ - وأوضح أن النجاح في حفظ السلام يعتمد إلى حد كبير على أن تدرج في ولايات البعثات المتعددة المهام تدابير للقضاء على الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة، كما أن المراحل الأساسية في إقامة مؤسسات ديمقراطية في البلدان بعد انتهاء الصراعات تتمثل في تشجيع عملية التنمية وإقامة دولة تحكمها سيادة القانون واستعمال آلية موثوقة لتصريف العدالة وتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء في حالات الصراعات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

١٧ - وأضاف قائلا إنه من الأمور الأساسية دراسة مسألة إنشاء آلية يُسمح بأن يسترد في الوقت المناسب مصروفات البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، فإن وفده يدعو أعضاء المنظمة إلى مواصلة الاضطلاع بعمليات حفظ السلام وتوفير الموارد المالية والقوات لهذا الغرض.

١٨ - واختتم قائلا إن إكوادور مقتنعة تماما بأن تعزيز السلام هو من واجب جميع البلدان، وأن بلده لكونه مدركاً مسؤوليته كعضو في المنظمة قرر أن يزيد مشاركة في عمليات حفظ السلام. وفي إطار عملية مشتركة مع شيلي، سوف تقوم إكوادور عما قريب بإرسال مجموعة من ٦٣ مهندسا عسكريا إلى هايتي وسوف تقدم المعدات لبناء الطرق.

١٩ - **السيد بايلي-نياغري** (كوت ديفوار): أثنى على إدارة عمليات حفظ السلام بشأن الدور الهام الذي تؤديه في تنسيق عمليات حفظ السلام البالغ عددها ١٧ عملية والتي يضطلع بها الآن في جميع أنحاء العالم، وخصوصا فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية لضمان أن تكون بعثات حفظ السلام فعالة قدر الإمكان. ونوّه وفده مع الارتياح بأن

الجهود الموجهة نحو النتائج والتي تبذلها الإدارة تمكّن قوات دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا من مراقبة التقيد باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والاستفادة من الخدمات المقدمة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٢٠ - وأضاف قائلا إن بعثات حفظ السلام لا تزال تواجه صعوبات كبيرة في العديد من المناطق ويتمنى وفده على وجه الخصوص أن يوجه الانتباه إلى مسألة تجنيد الأفراد المدنيين وسلامتهم وأمنهم التي تعد ذات اهتمام خاص لحكومته. وقال إن كوت ديفوار قد صدقت على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأكدت على ضرورة تقدير أعمال القائمين بحفظ السلام، وإبلاغ السكان المحليين بشأن دورهم وتوفير جميع الدعم اللوجستي الضروري له ليتسنى لهم العمل بكفاءة وفعالية في أي مناطق للصراعات. ولهذا يجب تدعيم الموارد المالية والمادية والبشرية للإدارة.

٢١ - وفيما يتعلق بتعيين الأفراد العاملين في البعثات، هناك دور هام للموظفين المحليين والمنظمات غير الحكومية لإدائه في عمليات حفظ السلام. وقال إن أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي أنشئت وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (ويبلغ إجمالي عددهم ٦ ٢٤٠) الذين يتمتعون بدعم السكان وجميع أطراف النزاع، إنما يعملون بالتعاون الوثيق مع الأفراد العسكريين للمعسكرين ويشاركون في مختلف الاجتماعات التي تنظمها اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقال إن وفده يرحب بجهود المجتمع الدولي لتسوية الأزمة في كوت ديفوار ويطالب بالاعتراف بالجهود التي تبذلها حكومته لبلوغ هذه الغاية.

٢٢ - واختتم قائلا إن نزع السلاح يبرر إيلاء اهتمام خاص في إطار حفظ السلام. فالسلام الدائم لا يمكن أن يستتب إلا إذا اقترن بناء السلام بتدابير اقتصادية ملائمة. ويتوقف النجاح في عمليات حفظ السلام في أفريقيا على حماية الجدود الوطنية للدول الأطراف في الصراع وعلى بذل جهود متضافرة لتنفيذ مختلف عمليات حفظ السلام.

٢٣ - **السيد أورتيز غانداريلياس** (بوليفيا): قال إنه يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل البرازيل نيابة عن مجموعة ريو وممثل المغرب نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وأضاف أن بوليفيا تؤيد كامل النظام الخاص بعمليات حفظ السلام وتقدر كثيرا جهود إدارة عمليات حفظ السلام للتصدي للتحديات الجديدة بطريقة مناسبة التوقيت. ويقدر المجتمع الدولي الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي ملاحظة أن الطلب على عمليات حفظ السلام عبر العالم يتجاوز قدرات المنظومة.

٢٤ - وأشار إلى أن عمليات حفظ السلام تشمل ليس فقط صون السلام بل تشمل أيضا بناء السلام في البلدان والمناطق التي اندلع فيها العنف. ومع هذه الحالة، من غير الواضح ما إذا كانت الإدارة ستستطيع في المستقبل تحقيق المهام الموكلة لها وأن تحل أيضا المشاكل المتعلقة بزيادة العمليات بنسب معينة. وبفضل الإصلاحات المضطلع بها، أمكن تعزيز كامل النظام الخاص بعمليات حفظ السلام وأدخلت تحسينات في أساليب عمله، وقدرات سريعة على الانتشار وعلاقات وتنسيق مع الوكالات الأخرى التابعة للمنظومة بغية التصدي لمسائل التنمية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية وأعمال المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية.

٢٥ - وأضاف قائلا إن المفهوم الجديد للمبادرات المتكاملة عمل على توسيع نطاق الولاية للاضطلاع بمهام مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين في حياة المجتمع،

وتعيين ضباط الشرطة والتدريب الفني لهم وللموظفين المدنيين وعمال المكاتب، ومحاربة الاعتداء الجنسي، وحماية المدنيين خصوصا النساء والأطفال، والتصدي لقضايا الرعاية الصحية، بما في ذلك الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من الأمراض. بيد أن الافتقار إلى الموارد الضرورية لتنفيذ هذه الولاية يعتبر مسألة مقلقة. ومع وجود الثغرة الواسعة بين الالتزامات والموارد المطلوبة للوفاء بها، هناك حاجة إلى النظر بجدية في طرق تحقيق مقاصد الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين.

٢٦ - وأوضح أن هناك عاملين رئيسيين يجب تدارسهما. الأول يشمل الأسباب الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية للصراع وكذلك الأسباب المرتبطة بالتمييز والديانة والتعصب. والعامل الثاني يشمل طرق حل هذه المشاكل، والتي يجب أن تقوم أساسا على تدابير لمنع الصراعات. وقال إن منع حدوث المشكلة يفضل على حل المشكلة. وهناك آليات مثل الدبلوماسية الوقائية والوساطة وآليات أخرى لحفظ السلام.

٢٧ - **السيد شيويفا** (ناميبيا): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وقال إن معدل الصراعات وديناميالها في العالم في الوقت الحاضر تتطلب نهجا متكاملا لحفظ السلام وتتطلب تفهماً مشتركا وتعاونا بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء. ويمكن التغلب على كثير من التحديات المرتبطة بعمليات حفظ السلام بالعمل بانسجام مع جميع الموارد المتاحة لدى المجتمع الدولي والسعي وراء أفكار ابتكارية، ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل بشكل أفعل مع جميع شركائها في المسائل بشأن حفظ السلام وبناء السلام.

٢٨ - ومضى قائلا إن تعزيز ودعم عمليات حفظ السلام على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي في غاية الأهمية وينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية ودعمها. ويمكن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا المجال بإنشاء مجلس للسلام والأمن تابع للاتحاد الأفريقي. وقال إن وفده يشيد بالدعم الذي تتلقاه المنظمات دون الإقليمية في جهودها لإيجاد حلول للصراعات في أقاليمها الفرعية ونوّه مع الارتياح بإنشاء هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٩ - وأوضح أن الانتشار السريع يتطلب قوات مدربة جيدا ومزودة جيدا بالمعدات. ويعتبر نظام الترتيبات الاحتياطية التابع للأمم المتحدة خياراً لضمان الانتشار السريع. ولأن البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية لديها صعوبات كبيرة في تنفيذ نظام الترتيبات الاحتياطية بدون المساعدة الضرورية، وخصوصا الدعم المالي واللوجستي، فإن وفده يؤكد على أهمية تدريب القوات السابقة لعملية الانتشار استعدادا للانتشار الفعلي في منطقة المهمات وشكر إدارة عمليات حفظ السلام على جهودها في هذا المجال.

٣٠ - وقال إن مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة يعتبر عنصراً هاماً في عمليات حفظ السلام. فمن الأهمية البالغة المشاركة الكاملة والعادلة للنساء في كل مستوى من مستويات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع، التي تتطلب، في جملة أمور، عملية محسنة للتعيين والتعاقد استنادا إلى التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين والشفافية. وقال إن وفده يرحب بجهود الإدارة حيث ستنشر عما قريب مجموعة الموارد الخاصة بالجنسين فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات الميدانية.

٣١ - وطالب بإيلاء اهتمام خاص إلى الأطفال المضارين بسبب الصراعات المسلحة بما في ذلك العساكر الأطفال. وقال إن ناميبيا ترحب بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات

حفظ السلام لتعيين مستشارين خاصين بحماية الأطفال في عديد من بعثات الأمم المتحدة وهي تشجعها على مواصلة الجهود لتحقيق هذه الغاية. ورغم بعض التغيرات الإيجابية في معالجة الطلبات الخاصة باسترداد النفقات لا يزال هناك حاجة إلى التحسين. وتأمل ناميبيا في أن يتمكن الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات عما قريب من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معدلات استرداد النفقات، التي بدونها سوف تتعقد المشاكل المتصلة باسترداد النفقات.

٣٢ - ومع افتراض أن الموارد المالية والبشرية الوافية لازمة من أجل نجاح أية بعثة لحفظ السلام، فمن الأهمية البالغة بالنسبة للدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها في الوقت المطلوب وبالكامل. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير محددة لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في الميدان.

٣٣ - **السيد موزامباشيم** (زامبيا): قال إن **السيد غيهنو** ، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، قدم إفادة إعلامية شاملة لأعضاء اللجنة بشأن المشاكل التي تصادفها المنظمة في عملياتها الخاصة بحفظ السلام وذكر أن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأشار إلى أن وفده يشيد أيضا بإدارة عمليات حفظ السلام لما حققته من نجاحات طوال السنوات الأربع الماضية في مجال تدبير الموظفين وإنشاء مخزونات الاحتياطي الاستراتيجي واستعمال إذن الدخول في التزامات قبل إسناد الولاية والنجاح في الاتصال والتنسيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

٣٤ - ومضى قائلا إن أفريقيا قد أحرزت خطوات كبيرة في الآونة الأخيرة صوب الحفاظ على السلام في القارة. وقال إن هناك عدداً من الحكومات تجند بشكل ناشط قوات عسكرية من أجل عمليات حفظ السلام وتسعى إلى إخماد فتيل الأزمات السياسية قبل أن تتفاقم إلى صراعات واسعة النطاق. وقال إن إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد عزز الاحتمالات المتوقعة لمبادرات السلام. لكن هذه المبادرات لا يمكن أن تستديم إلا إذا واصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية والدعم من أجل بناء القدرات لتتمكن المناطق الفرعية من إنشاء الاحتياطيات الاستراتيجية اللازمة للانتشار السريع.

٣٥ - وأوضح أن حكومته تقف مستعدة لدعم الإدارة في جميع برامجها المتعلقة بالاقتراحات المقدمة من وكيل الأمين العام بشأن قوة شرطة مدنية وموظفين مدنيين. وينبغي تعزيز إذن الدخول في التزامات السابق لإسناد الولاية، والذي ثبتت فعاليته، وذلك بتوفير الأموال الكافية والتعويض المنتظم لمخزونات الاحتياطي الاستراتيجي.

٣٦ - **السيد دولغوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده لا يزال مؤيدا قويا لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة باعتبارها الشكل الأساسي للتصدي للتهديدات لنظام الأمن الجماعي في حالات الطوارئ. وقال إن عمليات حفظ السلام هي أفعل طريقة مرنة وفعالة لتسوية عدد كبير من المشاكل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وأوضح أن الزيادة السريعة في عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي حققت نجاحا كبيرا، تشكل دليلا مدهشا على الطلب على خدمات المنظمة. ولكن يبقى هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

٣٧ - وأضاف قائلا إن كل حالة طارئة تعتبر فريدة من نوعها وتتطلب أفعل نظام ممكن للتصدي لها مع التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد بوضوح الدور الأساسي الذي يؤديه مجلس الأمن في كل مرحلة من مراحل عمليات حفظ السلام. ومن الأهمية البالغة ألا توجد مراوغة من سلطة مجلس الأمن، خصوصا فيما يتعلق باستخدام القوة

باسم المجتمع الدولي: وينبغي استخدام القوة العسكرية، كملاذ أخير- بناءً على أساس متفق عليه وينبغي أن يكون معقولا ووافيا بالغرض. ومن الأهمية القصوى أن ينعكس مثل هذا الموقف في تقرير اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام.

٣٨ - وأضاف إن خبرة المنظمة في حفظ السلام تبين بوضوح الصلات الوثيقة بين بناء السلام وإعادة إنشاء الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان بعد انتهاء حالات الصراع. وأي نجاح يتوقف إلى حد كبير على التنسيق الوثيق بين العناصر العسكرية والسياسية والمدنية وإعادة التعمير للعملية المعنية، وهو ما يذهب إلى التأكيد على الأهمية المتزايدة لتحسين التنسيق والتقسيم الرشيد للعمل بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى والوكالات والبرامج المتخصصة الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الأمور الأساسية ألا يكون هناك انتقاص للامتيازات الخاصة بهذه الأجهزة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم إثقالها بمشاكل لا تقع داخل اهتماماتها الأصلية.

٣٩ - وسيكون من الأمور البالغة الأهمية إدخال مزيد من التحسينات على ''الشراكات الجديدة'' لدى المنظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أو مع تحالفات الدول المعنية التي تتصرف بناء على تفويض من مجلس الأمن، والتي يوجد منها أمثلة عديدة حميدة.

٤٠ - وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في الدورة الحالية في السعي وراء تسوية مقبولة لعدد من المشاكل المعقدة والتحديات التي تواجه أنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام، لكي يمكن تحسين قدراتها لما فيه النفع للاضطلاع بمزيد من عمليات حفظ السلام بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ولكي تعطي توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير قوة دافعة أخرى للجهود الجماعية الرامية إلى زيادة قدرات المنظمة في مجال حفظ السلام. وقال إن تزايد تعقد المشاكل التي تولدها الصراعات المعاصرة أوضح ضرورة إدخال تحسينات على تخطيط وإعداد عمليات حفظ السلام المتعددة المهام، وتوطيد التنسيق بين مختلف مكونات البعثات والتعاون داخل مجال مسؤوليتها مع المؤسسات الدولية القائمة على أرض الواقع. ولهذا من الأساسي الارتقاء بدور الخبرة الفنية العسكرية التي ينبغي أن تتوافر حتى في مرحلة صياغة قرار صادر من مجلس الأمن وكذلك أثناء تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام. ونوّه وفده بالنجاح في إدخال أفرقة عاملة متكاملة من أجل البعثات الميدانية في ممارسة الأمم المتحدة ويجب في الوقت نفسه أن يظل الأمن الحقيقي لقوات حفظ السلام واحداً من الأولويات.

٤١ - وأوضح أن تنفيذ ولاية حفظ السلام تنفذ على أفضل وجه داخل هيكل بعثة لحفظ السلام مع موظفين ذوي مؤهلات عالية. بيد أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا أظهرت الدول الأعضاء استعدادها لتزود المنظمة بما يلزم من موظفين وموارد. وفي السنوات الأخيرة، أولي اهتمام أكبر بكثير إلى الشرطة المدنية وإلى العناصر الأخرى غير العسكرية في عمليات حفظ السلام الحديثة المتعددة الأطراف، والتي تعطى مسؤولية عن تنفيذ العناصر الأساسية لبناء السلام: المساعدة لضمان سيادة القانون وإعادة إنشاء نظام قضائي أو تعزيز مؤسسات الدولة الفعالة في البلدان التي خرجت من حالات الصراع الفعلي. وهناك عامل هام آخر وهو استراتيجيات الانسحاب فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. ففي مثل هذه الحالات، ينبغي لمجلس الأمن بالإضافة إلى الدول المساهمة بالقوات، إبقاء الحالة قيد الاستعراض المستمر، وحيثما يقتضي الأمر، تقوم بتعديل الولاية، أو طبيعة ومواعيد العملية المعنية. وينبغي إدخال المزيد من التحسينات على آلية التعاون بين أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة للأمم المتحدة. وقال إن وفده يؤيد وجه النظر التي

مفادها ضرورة الاستعمال إلى أقصى درجة ممكنة لممارسات المشاورات العملية في المجلس.

٤٢ - ومضى قائلا إن حكومته تخطط للتوسع المطرد في مشاركتها في أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد تم التوصل إلى قرار بشأن زيادة المساهمة الروسية في نظام الترتيبات الاحتياطية للمنظمة. وقال إن الاتحاد الروسي يواصل تعاونه الوثيق مع جميع الشركاء الدوليين المهتمين بغية تعزيز الدور القيادي للمنظمة في منع وتسوية الصراعات ولتعزيز فعاليتها بما يخدم استتباب الأمن والاستقرار في العالم.

٤٣ - **السيد كيداني** (إثيوبيا): قال إن حكومته تسهم بما يزيد على ٣ ٤٠٠ من القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى مدى العقد ونصف العقد الماضيين كان هناك ارتفاع في هذه العمليات وتغيُّر بالفعل في المفهوم. فقد أصبحت هذه العمليات متعددة الأبعاد. واشتملت معظم العمليات على تدابير خاصة بنزع السلاح أو التسريح أو إعادة الادماج، في حين يظل تطهير الألغام عنصرا أساسيا من أجل إنعاش الاقتصاد في البلدان التي مزقتها الحروب. ومن الشواغل الأساسية سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفراد المرتبطين بها. وفي هذا الصدد، فإن وفده يؤيد جهود مجلس الأمن الرامية إلى توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقال إن الأفراد غير العسكريين يؤدون دوراً متزايد الأهمية في ربط حفظ السلام ببناء السلام في فترة ما بعد انتهاء حالات الصراع. ويتطلب الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أعدادا متزايدة من الشرطة المدنية والأشخاص المعنيين بالانتخابات والخبراء في حقوق الإنسان والمتخصصين في الإعلام وأعداد كبيرة من المستشارين السياسيين والقانونيين.

٤٤ - وإذا كان المجتمع الدولي يريد مواجهة التحديات المتعددة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد انتهاء حالات الصراع، فمن الأمور الأساسية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تؤدي دوراً هاماً في صون السلام والأمن الإقليميين. ويعتبر التدريب أساسيا أيضا في تجهيز قوات حفظ السلام بالمعدات من أجل البعثات المتعددة الجوانب. ومثل هذا التدريب يجب التوسع فيه ومواصلته بطريقة منسقة ومنتظمة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤٥ - **السيد موتوك** (رومانيا): بعد أن أعلن تأييد وفده للبيان الذي ألقاه ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قال إن الأمن والاستقرار يجري تحديهما بشكل متزايد، على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولهذا السبب، تؤيد رومانيا بقوة الدور الرئيسي لعملية حفظ السلام الذي تؤديه الأمم المتحدة، وبشأن النجاح الذي يتوقف على الإنجازات الشاملة للمنظمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة تنقيح الآليات المتعددة الأطراف في ميدان حفظ السلام بحيث يتسنى للمجتمع الدولي الاستجابة بشكل أكثر فعالية للتهديدات والتحديات الراهنة. وقال إن حكومته مستعدة للإسهام في الجهود الحالية لتحسين إجراءات التشاور من أجل عمليات المنظمة لحفظ السلام.

٤٦ - وأوضح أن رومانيا التي تلتزم التزاما عميقا بصون السلام والأمن الدوليين، لها مصلحة هامة في عملية اتخاذ القرارات في الحفاظ على السلام، ذلك لأنها ساهمت بنصيبها في الجهود الدولية للحفاظ على السلام في مختلف بقاع العالم. وحيث أن المشاركة في البعثات المأذون بها من الأمم المتحدة غالباً ما تستلزم الكثير من المخاطر البشرية والسياسية والمالية والتكاليف، فلا ينبغي أن تقتصر مساهمات بلده على مجرد التقدير السياسي، بل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا

كجزء من عملية تقييم أوسع وأكبر نطاقا داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وفي ضوء الزيادة الهامة في عدد وحجم عمليات حفظ السلام التي دائما ما تكون لها ولايات أكثر تعقيدا وتكون متعددة الجوانب ومتعددة الأبعاد، وفي ضوء إصلاح الأمم المتحدة، فإن وفده يرى أن البلدان المساهمة بموارد مالية وقوات، وكذلك البلدان المجاورة وغيرها من أصحاب الشأن في الأمم المتحدة أو في البعثات المأذون بها من الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن تعطى فرصة أكبر في التعبير عن رأيها في صوغ القرارات بشأن عمليات حفظ السلام. وينبغي الاعتراف بجميع أشكال المساهمات من الدول الأعضاء وأن تحلل كعوامل عند تقييم الفعالية العامة للمنظمة في صون وبناء السلام.

٤٨ - واختتم قائلا إن العلاقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات تحتاج إلى تعزيز. ويقدم قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) والمذكرة المقدمة من رئيس المجلس (S/2002/56) إطارا وافيا وتوافقيا ومؤسسيا من أجل صنع القرارات في هذا المجال، بيد أنه ينبغي اتخاذ خطوات إضافية من أجل زيادة تمكين المساهمية في عمليات حفظ السلام غير البلدان المساهمة بقوات. وينبغي إدراج آرائها بشكل أكثر فعالية في مختلف عمليات اتخاذ القرارات.

٤٩ - **الرئيس:** قال إن اللجنة قد استكملت نظرها في البند ٧٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام (A/59/284 و Add.1)

٥٠ - تولى السيد سوي (ميانمار) رئاسة الجلسة.

٥١ - **الرئيس:** أشار إلى أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ١٢٧/٥٨ المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، إدراج البند ''تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام'' في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين. وتضمن قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المقرر بتخصيص البند لتنظر فيه اللجنة الرابعة. وقد نُظرت مسألة الأعمال المتعلقة بالألغام من قبل في الجلسات العامة للجمعية العامة.

٥٢ - **السيد عنابي** (الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام): قدم تقرير الأمين العام بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال، ونوه بالتقدم المحرز في إدراج الأعمال المتعلقة بالألغام في إطار عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن تخفيف ما تشكله الألغام والمخلفات المتفجرة من الحرب من تهديد للسكان المدنيين في حالات ما بعد انتهاء حالات الصراع، وكذلك للعاملين في المساعدات الإنسانية وأفراد قوات حفظ السلام.

٥٣ - وأضاف قائلا إن إدارة عمليات حفظ السلام ركزت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على طائفة من المجالات ذات الأولوية. فأولاً جرى بنجاح في العراق تجريب خطة الاستجابة السريعة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وثانيا ظل ما يزيد على ٢٠ بلدا تتلقى المساعدات من أجل وضع أولويات تتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام ولإنشاء قدرات وطنية ومحلية لإزالة أثر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين. وثالثا شاركت إدارة عمليات حفظ السلام بشكل ناشط في الجهود لتشجيع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية لإدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في ممارسات التخطيط والميزنة. ورابعا، جرى توفير مزيد من الأدوات والموارد للجهات المانحة ولصانعي السياسات للمعاونة على تعزيز الوعي بنطاق وطابع الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب.

٥٤ - واستدرك قائلا إن الجهود الرامية لمساعدة الناس على تخليص مجتمعاتهم المحلية من الأخطار التي تشكلها الألغام

والمتفجرات من مخلفات الحرب تظهر بوضوح خاصة في الميدان. ففي أفغانستان هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٨ عامل محلي يعملون حاليا في هذه الأعمال، وفي السنة السابقة، وبفضل تطهير الطرق، وُجدت الظروف المناسبة لإحراز النجاح في إجراء الانتخابات الرئيسية خلال فترة قصيرة. ويجري الآن اتخاذ خطوات من أجل النقل التام للمسؤولية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام من الأمم المتحدة إلى الحكومة. وسمح ما حدث من تحسُّن هام في الأحوال المحلية بإتاحة الفرصة أيضا للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان، وفي منطقة الأمن المؤقتة ما بين إثيوبيا وإريتريا وفي لبنان وفي العراق وفي بوروندي.

٥٥ - ووجه الاهتمام إلى التوصيات الست الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدات في الأعمال المتعلقة بالألغام. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل دعم تنفيذ استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وبدء العمل أيضا بشأن استراتيجية جديدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وينبغي كذلك إدراج خطة الاستجابة السريعة في إجراءات التخطيط المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية ولحفظ السلام وضرورة تفعيلها في حالات الطوارئ عندما تسمح التطورات السياسية بذلك وعندما لا تتوفر قدرة وطنية أخرى للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وسيكون من الضروري الحصول على مزيد من تدفق الموارد، بما في ذلك صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٥٦ - ومضى قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم لتعزيز القدرات الوطنية للتصدي للمشكلة التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب وإدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خططها الوطنية الخاصة بالتنمية والميزانية. ورابعا يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تساعد البلدان المتضررة على تلبية الأهداف ولتحقيق الأهداف الإنمائية المبينة في إعلان الألفية. ومن الأهمية بمكان أن تُدرج الإجراءات المتعلقة بالألغام في وقت مبكر في مراحل التخطيط للتعمير لضمان تلبية الحاجات الماسة للغاية. وقال إن هناك مثالاً جديرا بالذكر وهو برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، الذي تديره الأمم المتحدة.

٥٧ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للبلدان المانحة التي تساهم بأموال في الإجراءات المتعلقة بالألغام أن ترجع إلى حافظة مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام-وهي أداة مرجعية فريدة تسمح للجهات المانحة بتقييم الاحتياجات القطرية بنسق واضح وموحّد. وقال إن حافظة المشاريع تستكمل ولكنها لا تستعيض عما يوجد من استراتيجيات وطنية وخطط للإجراءات المتعلقة بالألغام. فحافظة سنة ٢٠٠٥ تشكل دعوة للمساهمة بمبلغ ٢٩٤ مليون دولار أمريكي لسنة ٢٠٠٥ لتنفيذ ما مجموعه ٣٠٣ مشاريع في ٣٠ بلدا و ٣ أقاليم. وهناك نسبة ٢١ في المائة من المخصصات طلبتها الحكومات مباشرة ونسبة ٤٨ في المائة طلبها مختلف هيئات الأمم المتحدة ونسبة ٣٠ في المائة طلبتها منظمات غير حكومية. ونسبة ٤٨ في المائة من الأموال المطلوبة تخص آسيا ونسبة ٤٢ في المائة تخص أفريقيا ونسبة ٦ في المائة تخص أوروبا الشرقية ونسبة ١ في المائة تخص أمريكا اللاتينية ونسبة ٣ في المائة تخص مشاريع عالمية.

٥٨ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن يُمَثَّل في ''مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خالٍ من الألغام'' على أعلى مستوى جميع الدول الأعضاء-وليس فقط الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويجري الآن إجراء استعراض التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة حظر الألغام التي دخلت حيّز النفاذ قبل ذلك بخمس سنوات. وترحب الأمم المتحدة بإعداد

البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة التي ستشكل عندما تدخل حيّز النفاذ إطارا هاما للإجراءات المتعلقة بالألغام في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

٥٩ - واختتم قائلا إنه من الأهمية، رغم القدرات الهامة الموجودة في المقر وفي الميدان من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة بنجاح بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام، السعي إلى مزيد من الحلول الابتكارية، لضمان تعبئة التمويل الوافي والمستديم للإجراءات المتعلقة بالألغام ولإيجاد وتعزيز القدرات الوطنية ذات الصلة.

٦٠ - **الرئيس:** اقترح أن تُقفل قائمة المتكلمين بشأن البند من جدول الأعمال الساعة ١٨/٠٠.

٦١ - وقد تقرر ذلك.

٦٢ - **السيد فرهدي** (أفغانستان): قال إن أفغانستان كما هو معروف على نطاق واسع واحد من البلدان التي لوثتها الألغام الأرضية غاية التلوث. فعلى مدى الـ٢٥ سنة الماضية، أوجد الابتلاء المستمر بالألغام حالة كارثية هناك. فحوادث الألغام في أفغانستان تسببت في إعاقة ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص والغالبية العظمى منهم لم يعد يعتمدون على أنفسهم. وتتسبب الألغام الأرضية والذخيرة غير المتفجرة في إلحاق ضرر بالغ باقتصاد البلد، وخصوصا الزراعة، ذلك لأن مساحات واسعة من أراضي الفلاحة والرعي لا تزال غير آمنة للاستخدام. وتشكل هذه عقبة كبرى أمام التعمير بعد انتهاء حالة الصراع في أفغانستان، بما في ذلك مشاريع إصلاح الطرق الرئيسية والمرافق. وهذه المشاريع لا يمكن أن تتقدم ما لم تحدث إزالة للألغام في الأراضي المعنية.

٦٣ - ومضى قائلا إن هناك حوالي ٦,٤ ملايين أفغاني يعيشون في، أو يخططون للعودة للديار إلى، واحد من ٤٠٠ ٢ مجتمع محلي تلوثها الألغام. وفي عام ٢٠٠٣، كانت مساحة إجمالية قدرها ٨٥٠ كيلو متر مربع تلوثها الألغام في حين أن هناك ما مجموعه ٥٠٠ كيلومتر مربع بها ذخيرة غير متفجرة. وهذا قد عقّد عودة اللاجئين وشرد داخليا الأشخاص من مكان إقامتهم الدائمة.

٦٤ - وأردف قائلا إن حكومة أفغانستان ملتزمة التزاما صارما بتحرير البلد من خطر الألغام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، أصبحت أفغانستان طرفا في اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير الألغام (اتفاقية أوتاوا). وللوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة، شكلت حكومة أفغانستان في عام ٢٠٠٣ فريقا استشاريا معنيا بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وضم الفريق الذي يرأسه وزير الشؤون الخارجية، ممثلين من الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ويراقب الفريق مدى امتثال أفغانستان لمعاهدة أوتاوا ويقوم بالإبلاغ عن ذلك.

٦٥ - ووفقا للخطة الاستراتيجية الحالية للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، فإن المناطق التي يزداد فيها تأثير الألغام على المجتمعات المحلية سوف تنال الأولوية الأولى في تطهير الألغام والذخيرة غير المتفجرة؛ وبعد ذلك تبدأ إزالة الألغام في مناطق أخرى. ومن المتوقع أن تستكمل الأعمال في عام ٢٠١٢. وسيلزم حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، ويلزم مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية. وقال إن الخطة الاستراتيجية للإجراءات المتعلقة بالألغام تتساير أيضا مع الخطة الإنمائية الشاملة للحكومة.

٦٦ - وأردف قائلا إن وفد أفغانستان يرى ضرورة اعتبار أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام كعنصر هام من عناصر أية مساعدات إنسانية وإنمائية تقدم إلى البلدان المتضررة من الألغام. وفي إطار هذا النشاط، ينبغي إيلاء الأولوية إلى

مساعدة الضحايا، بما في ذلك إعادة التأهيل البدني، والدعم النفسي والإدماج الاجتماعي-الاقتصادي. ويدعو وفد أفغانستان البلدان المانحة والأمم المتحدة والمنظمات المختصة إلى مواصلة دعمها التقني والمالي لأن الجهود المشتركة هي وحدها التي يمكنها تحرير أفغانستان من الألغام.

٦٧ - **السيد كونيه** (مالي): أعلن ترحيبه بجهود الأمم المتحدة لتخليص العالم من خطر الألغام. وقال إن مشكلة الألغام المضادة للأفراد، مع إيجاد حل لها تعتبر جانباً هاماً من نزع السلاح الشامل، وهي مسألة تشكل قلقا بالغا للبلدان الأفريقية رغم ما أحرز من تقدم في إزالة الألغام. وأضاف أن استخدام الألغام المضادة للأفراد هو شيء تحظره معايير القانون الإنساني الدولي وبالتحديد اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير الألغام (اتفاقية أوتاوا) بيد أن الألغام لا تزال تشكل خطرا بالغا لكثير من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وقال إن الألغام التي توصف في بعض الأحيان بأنها أسلحة استمرار الحرب بعد وقف إطلاق النار، تشكل عقبة خطيرة أمام التنمية في كثير من مناطق العالم.

٦٨ - واستطرد قائلا إن المؤتمر الاستعراضي الأول للبلدان الأطراف في معاهدة أوتاوا، والمقرر أن يعقد في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ سوف يقيِّم نتائج الأنشطة الرامية إلى تخليص العالم من خطر الألغام الأرضية والذخيرة غير المتفجرة. ومن المأمول فيه أن يأخذ المؤتمر في الاعتبار الشواغل الخطيرة التي تقلق بلدان القارة الأفريقية. فبسبب الصراعات المسلحة العديدة في أفريقيا، تعتبر القارة أكثر المناطق المبتلاة بالألغام في العالم من حيث المساحة المزروعة بالألغام. فآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية لا تستغل بسبب خطر الألغام، مما يعرقل كثيرا التنمية الاقتصادية لهذه المناطق. ولحسن الحظ أن جمهورية مالي لم تتعرض لمشكلة الألغام المضادة للأفراد ولكنها كانت تشارك بشكل ناشط في الإجراءات الدولية لإزالة هذا الخطر. وكانت مالي واحداً من أول البلدان الأفريقية للتصديق على اتفاقية أوتاوا.

٦٩ - ومضى قائلا إن مالي لن تستخدم أبدا الألغام المضادة للأفراد، ليس هذا فحسب، بل إنها أيضاً دمرت طواعية مخزوناتها من هذه الألغام وفقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية. وزيادة على ذلك، فإن وزارة الشؤون الخارجية في مالي، بدعم من فرنسا وكندا، نظمت في شباط/فبراير ٢٠٠١ حلقة دراسية دولية في باماكو لإذكاء الوعي في البلدان الأفريقية باتفاقية أوتاوا ولكي تشجع على التصديق على الاتفاقية. واختتم قائلا إن وفده يسره أن ينوه بأن ٤٦ بلداً أفريقياً صدّق على الاتفاقية وأن ٤٠ بلدا قد دمر مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد.

٧٠ - **السيد غالاردو** (بيرو): قال إن وفده يؤيد القضاء التام على جميع الألغام، التي تسبب الخسائر في الأرواح بين الأطفال والنساء ليس فقط في أوقات الصراع بل أيضا بعد انتهاء القتال. وقال إن اتفاقية أوتاوا وبروتوكولاتها تعتبر دليلا على التزام عام بإزالة الألغام. وقال إن بيرو تقدر كثيرا تقرير الأمين العام وتؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. وترى أنه أساسي لزيادة القدرة على توفير المساعدة إلى البلدان الأخرى. ومما يؤسف له أنه ليس بالإمكان أثناء السنة الحالية التوصل إلى توافق في الآراء، بيد أن وفده يأمل في أن تتحقق نتائج إيجابية في المرة القادمة.

٧١ - وقال إن مؤتمراً إقليمياً عقد في كيتو في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وفيه نوقش استكمال عمليات إزالة الألغام في القطاع الغربي أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في الحدود الشمالية مع بيرو، وفيه بدأ العمل الثنائي الأطراف في المنطقة الحدودية الشرقية بين إكوادور وبيرو. واضطلعت القوات المسلحة للبلدين بعمليات مشتركة لإزالة الألغام في

المناطق البعيدة لحدودهما المشتركة، وهذا كان دليلا على ثقة غير مسبوقة تمكن ليس فقط البلدين على الامتثال لالتزاماتهما بمقتضى اتفاقية أوتاوا، بل أيضا تدل على توسيع قدرتهما على الامتثال لالتزاماتهما الدولية. وتنسق إكوادور وبيرو أنشطتهما لإزالة الألغام في منطقة كورديليرا دل كوندور وفي القطاع الغربي لحدودهما المشتركة.

٧٢ - ومضى قائلا إن البلدين سيضطلعان بأنشطة مشتركة مع تبادل الخبرات التقنية والمعدات والمعلومات بشأن المناطق المحتملة الخطورة، والتخطيط لعمليات إزالة الألغام والاضطلاع بعمليات مشتركة للإجلاء الطبي والاضطلاع بحملات إعلامية مشتركة بشأن خطر الألغام. واختتم قائلا إن النجاح المتحقق في هذا المجال يثبت أن النشاط المشترك يعزز العلاقات السلمية بين البلدان. وبغية مواصلة هذا العمل، من الأساسي ضمان دعم المجتمع الدولي والوكالات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إن بيرو وإكوادور تشعران بالامتنان لتلك البلدان والمنظمات ليس فقط بسبب أنه أمكن بفضل جهودهما استكمال عملية إزالة الألغام بنجاح بل أيضا من أجل دعمهما ومساعدتهما، مما أسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين.

٧٣ - **السيد هامبورغر** (هولندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال إن البلدان المرشحة (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة (صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وإضافة إلى آيسلندا ضمت أصواتها تأييداً لبيانه. وقال إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات المتخلفة من الحروب تسبب الموت والعاهات في جميع أنحاء العالم. فوجود الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب لها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة حيث تمنع الألغام اللاجئين من العودة إلى ديارهم وتشكل عقبة أمام عمليات المعونات الإنسانية وأمام التعمير والتنمية الاقتصادية. ورغم أن الموارد المخصصة للإجراءات المتعلقة بالألغام قد ازدادت في السنوات الأخيرة، فهناك حاجة إلى تعبئة موارد إضافية وإلى تحقيق أفضل استغلال ممكن لها.

٧٤ - وأضاف قائلا إن المؤتمر الاستعراضي الأول للبلدان الأطراف في اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام، الذي سوف يعقد في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ هو حدث ضخم، لأنه سوف يقيِّم التقدم المحرز في إزالة الألغام منذ اعتماد الاتفاقية. وينبغي للمشاركين في المؤتمر أيضا أن يستعرضوا القضايا الحرجة التي لا تزال باقية.

٧٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي على الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام، أن يعززوا تعاونهم وتنسيقهم، أكثر من أي وقت مضى بالاعتماد على القدرة الوطنية وزيادة التملك الوطني واستكشاف طرق إدراج قضية الألغام الأرضية والذخيرة غير المتفجرة في خطط التنمية الوطنية وبرامج البلدان المتضررة من الألغام. وقال إن دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة عليها دور هام تؤديه في إجراء التنسيق، بل إن التنسيق الفعال وزيادة التملك الوطني هما مهمة مشتركة، وينبغي لذلك أن تكون جهدا مشتركا من جانب البلدان المتضررة من الألغام ومن الحكومات المانحة والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمناقشات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتحسين آليات التعاون والتنسيق وكذلك لتعزيز وضع الأولويات بكل شفافية.

٧٦ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي كان يترأس في السنوات الأخيرة المشاورات غير الرسمية حول قرار في إطار البند من جدول الأعمال بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ورغم ما تحقق من تقدم في المشاورات غير

الرسمية، لم يكن ممكناً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل. ولذلك قرر الاتحاد الأوروبي تقديم اقتراح لتأجيل اعتماد قرار بشأن المسألة إلى السنة التالية. والهدف النهائي من القرار هو تخفيف المعاناة الإنسانية التي تسببها الألغام والمتفجرات من مخلفات الحروب، وفي هذا الصدد، دعا الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى توحيد جهودها بغية تحقيق تقدم في هذا الميدان في الدورة الستين للجمعية العامة.

٧٧ - **السيد تكاز** (اليابان): قال إن بلده يولي اهتماما كبيرا إلى المساعدات المقدمة من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام ويواصل مشاركته بشكل ناشط في هذا المجال على أساس أن الجهود لتحقيق السلام والإعمار لا يمكن أن تكون فعالة ما لم يتم التصدي للخطر الذي تشكله الألغام الأرضية. وقال إن بلده يشعر بالسرور لأن ١٤٣ دولة صارت أطرافاً في اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد وأن المؤتمر الاستعراضي الأول المقرر عقده في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ سوف يتيح فرصة لتقييم التقدم ويوضح التحديات ويوجِد خطة عمل ملموسة ذات أولويات واضحة وإطارات زمنية معقولة لتحقيق أهداف الاتفاقية.

٧٨ - وأضاف قائلا إن اليابان تولي اهتماما إلى النهوض بالبحوث والتنمية من أجل مزيد من التقنيات والتكنولوجيا الأكثر تقدما وكفاءة بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام لكي يتسنى الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بالألغام بشكل أكثر أماناً وبشكل فعال بالقياس إلى التكلفة. وقال إن الأمم المتحدة لها دور هام تؤديه في تعزيز الجهود المنسقة والمتضافرة في هذا الميدان. واليابان كبلد مانح، مستعد للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة لزيادة تعزيز التنسيق وتحقيق التعبئة المُثلى للموارد. وحتى الآن، قدمت اليابان المعونة إلى ما يزيد على ٣٠ بلدا ومنطقة متضررة، من خلال التعاون الثنائي وعن طريق المنظمات الدولية. وهذه الإجراءات يقصد بها دعم أنشطتها الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام بما في ذلك إزالة الألغام ومساعدة الضحايا والتدريب والتثقيف الخاصين بالتوعية بمشاكل الألغام. وفي الفترة ما بين انضمام بلده إلى اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٨٨ وآب/أغسطس ٢٠٠٤، بلغ إجمالي مساهمات اليابان في الإجراءات المتعلقة بالألغام ١٤٧ مليون دولار أمريكي وبلغت مساهمات اليابان في صندوق التبرعات الاستئماني للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ١٩٩٥ نحو ٢٧,٨ مليون دولار أمريكي.

٧٩ - وأضاف قائلا إن اليابان تؤدي دوراً رئيسياً في أفغانستان في توفير المساعدة للإجراءات المتعلقة بالألغام كجزء من برنامج التعمير الذي يجري في إطاره قبول المحاربين السابقين في هذا البلد كخبراء مهرة في إزالة الألغام. وقال إن حكومة اليابان مصممة على مواصلة دعم جهود الشعب الأفغاني لاستتباب السلام وتعزيز بناء الأمة بالتعاون مع الأمم المتحدة وجهات مانحة أخرى. زيادة على ذلك، فإن اليابان تضطلع حاليا باختبارات إجلاء ميدانية بشأن آلات إزالة الألغام وأجهزة كشفها التي جرى تطويرها في اليابان كجزء من برنامجها للمساعدة في إزالة الألغام.

٨٠ - ومضى قائلا إن كمبوديا بلد آخر تعتبر اليابان تقديم الدعم له بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام شيئاً هاماً. ويعتبر النقصان في عدد ضحايا الألغام في هذا البلد مثالا لما يمكن تحقيقه عن طريق تعزيز قدرات السكان المحليين.

٨١ - وأوضح أن اليابان، بالإضافة إلى المساهمات المالية منها، تسعى جاهدة إلى تعزيز الحوار مع شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المانحة والمنظمات الدولية. وقد عقدت وزارة الخارجية اليابانية حلقة دراسية خاصة بالألغام الأرضية في طوكيو في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقال إن بعض الحكومات المحلية في اليابان تبذل جهودا هامة في هذا الميدان. وعلى

وجه الخصوص، تشارك إحدى البلديات التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٠ ٠٠٠ نسمة، بالتعاون مع منظمة غير حكومية يابانية، في تنظيم مؤتمر دولي للأطفال بشأن تأثير الألغام الأرضية وضرورة التثقيف لإثارة الوعي بالألغام. وقد ذُكر أن ١ ٠٠٢ طفلاً، بما في ذلك أطفال من أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وجيبوتي ولاوس ونيبال ورواندا وأوغندا قد شاركوا في هذا المؤتمر.

٨٢ - **السيدة إكاي** (النرويج): قالت إن بلدها يعتقد أن بعض المبادئ تعتبر على درجة من الأهمية إذا ما أريد التصدي بشكل صحيح للمشاكل التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وقالت إنه ينبغي أن تمتثل الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد. ويعتبر على درجة من الأهمية البالغة أيضا وجود سيطرة وطنية على الإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام. وينبغي أن تقيّم البلدان المتضررة من الألغام احتياجاتها الخاصة كما تحدد أولوياتها الخاصة. ولاستغلال الموارد بشكل أفضل، تحتاج الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تنسيق على أدنى مستوى ممكن. وينبغي العمل على زيادة تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والمحلية وبين العاملين الميدانيين والجهات المانحة. وينبغي العمل على زيادة إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في برامج العمل الإنسانية والإنمائية.

٨٣ - ومضت قائلة إن الإطار القانوني الرئيسي للإجراءات المتعلقة بالألغام هو اتفاقية أوتاوا التي تنص ليس فقط على حظر كامل للألغام المضادة للأفراد بل تنص أيضا على تعاون دولي ومساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسوف يعقد المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية في الشهر التالي في نيروبي؛ وستكون أولويات النرويج في المؤتمر هي التشجيع على مضاعفة وتعجيل الجهود المتعلقة بإزالة الألغام، وفي الوقت نفسه العمل على توفير الرعاية الفعالة، وإعادة التأهيل وإعادة إدماج ضحايا الألغام الأرضية. وأوضح أن إعمال المادة ٥ من الاتفاقية بشكل فعال وسريع للغاية يعتبر فائق الأهمية في هذا المجال.

٨٤ - واستطردت قائلة إن الأمم المتحدة لها دور هام يتعين عليها القيام به في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وينبغي أن تواصل وكالات التنفيذ التابعة للأمم المتحدة إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنشطتها العادية حيثما كان ذلك مناسبا. واختتمت قائلة إن مهمة دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة هي دعم التنسيق الضروري داخل منظومة الأمم المتحدة وضمان أن تظل الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءاً من المناقشات والاستراتيجيات في الأمم المتحدة.

٨٥ - **السيد باوم** (سويسرا): قال إن بلدانا عديدة وعددا من الجهات الفاعلة غير الرسمية لا تزال تنتج الألغام، في حين هناك قرابة ٥٠ بلدا لم تلتزم بعد باتفاقية أوتاوا بشأن حظر الألغام الأرضية، وهو يناشد هذه الدول أن تنضم إلى الاتفاقية في أقرب وقت مستطاع. وفي هذا السياق، قال إن سويسرا تراودها آمال كبيرة في مؤتمر نيروبي المقرر عقده في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويأمل بلده في اعتماد إعلان سياسي في نيروبي يعكس تصميم الدول على تعبئة المجتمع لمكافحة الألغام. وتدرك سويسرا الدور الهام لدائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة باعتبارها جهة التنسيق للإجراءات المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة وتتطلع سويسرا إلى السياسة المنقحة للأمم المتحدة إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام. فبوجود ولايات واضحة وقصد مشترك فحسب يمكن لجميع شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة أن يعملوا بشكل فعال للغاية لمكافحة خطر الألغام الأرضية والمتفجرات المتخلفة عن الحروب في جميع أنحاء العالم.

٨٦ - ومضى قائلا إن بلده اعتمد في السنة السابقة استراتيجية جديدة مدتها ٤ سنوات خاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وقال إن مقدار المنصرفات الحالية بمبلغ ١٢ مليون دولار تقريباً من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام سوف تزداد بشكل طفيف في السنوات القادمة. وسوف تستخدم الأموال لتمويل عدد من المشروعات في ميادين إزالة الألغام والتوعية بأخطار الألغام وتقديم المساعدة للضحايا ومن أجل التوعية. وقال إن الدعم الذي تقدمه سويسرا لمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية يعتبر واحدا من الأعمدة الرئيسية لمساهمة بلده. فالمركز ناشط في توفير المساعدة العملية إلى البلدان المتضررة من الألغام وفي الاضطلاع بالبحوث، ويقدم المساعدة المنهجية في تنفيذ برامج إزالة الألغام. ويساعد مركز جنيف أيضا الدول الأعضاء على تحقيق التزاماتها بمقتضى اتفاقية أوتاوا وقال إن بلده يدعو الدول والمجتمع الأوسع نطاقا المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام على مواصلة الاعتماد على خبرات المركز الفنية واستغلال مرافقه الأساسية بوجه عام.

٨٧ - وأردف قائلا إن سويسرا ترأس منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام وهو فريق غير رسمي يعمل على أن تلتقي مرة في الشهر البلدان المانحة لمناقشة قضايا السياسات ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن بين المسائل التي يناقشها الفريق تبسيط الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدراجها في مشاريع التنمية. وقال إن بلده يشجعه اعتراف البنك الدولي بأن التلوث بالألغام يعتبر بالنسبة لكثير من البلدان المتضررة عقبة خطيرة أمام التنمية. ويسهم الفريق أيضا في مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام كمساهمة في عمليات السلام حيث أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تعتبر في كثير من الأحيان واحدة من المسائل الأولى التي يمكن للأطراف في النزاع الاتفاق بشأنها في مفاوضات السلام.

٨٨ - واختتم قائلا إن سويسرا تأسف بعمق لأن المفاوضات بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال فشلت أثناء السنة الحالية رغم مرونة كثير من الدول الأعضاء. ورغم الافتقار إلى قرار جوهري في الدورة الحالية، فإن سويسرا ستواصل العمل على أساس أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تعتبر ذات أهمية كبيرة في عمليات التنمية والسلام، وسوف تصر أيضا على ضرورة حسم مشكلة استخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب الجهات الفاعلة غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.